تحليل فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

دراسة تقييمية للفترة (2007 / 2017)

The Effectiveness Analysis of the National Program for the Upgrading of Small and Medium Sized Enterprises in the Algerian Economy: An Evaluative Study for the Period (2007/2017)

د. صحـــراوي إيمـــان[1] / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، imenesah@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 11 / 06 / 2018 تاريخ القبول: 16 / 07 / 2019 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2019

ملخص

لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر منذ 1999 إلى تبني مجموعة من البرامج لتأهيلها بهدف تحسين تنافسيتها بما يتلاءم ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي، الذي تجسد مع إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبما نتج عنه انفتاح السوق الجزائرية أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة. ومن هذه البرامج ما هو وطني؛ كالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما جاء ضمن اتفاقيات دولية؛ كبرامج الميدا. وبناء على ذلك، فإن هذا البحث يهدف لدراسة وتقييم فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره البرنامج الأكثر شمولية من جهة، ومن جهة أخرى فهو البرنامج الأحدث ضمن سلسلة البرامج في هذا المجال؛ وقد توصل البحث إلى أن فعالية نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري كانت ضعيفة نسبيا خلال الفترة (2007- 2017)، كما أن نتائج البرنامج بقيت ضعيفة رغم التعديلات التي أدخلت عن البرنامج خلال الفترات الزمنية المتلاحقة إلى غاية 2017.

الكلمات المفتاحية : برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ أهداف البرنامج الوطني للتأهيل ؛ إجراءات البرنامج الوطني للتأهيل ؛ تقييم فعالية نتائج البرنامج الوطني للتأهيل ؛ فترة 2007-2017 ؛ اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

***Abstract*:**

In order to improve the performance of small and medium enterprises (SMEs), since 1999, Algeria has adopted a series of programs to improve its competitiveness in accordance with the requirements of economic openness, which was reflected in the conclusion of the Association Agreement with the European Union. Some of these programs are national, such as the National Program for the upgrading of Industrial Establishments and the National Program for the upgrading of Small and Medium Enterprises, including international conventions such as the MEDA programs.

This research aims on one hand to study and evaluate the effectiveness of the national program for the upgrading of SMEs, and on the other as the most comprehensive program and the most recent program in this field. The research concluded that the effectiveness of the results of the national program for the upgrading of small enterprises and the average in the Algerian economy was relatively weak during the period (2007 - 2017), and the results of the program remained weak despite the amendments made to the program during the successive periods until 2017.

Keywords: *The national program for upgrading of small and medium enterprises; objectives of national upgrading program; national upgrading program procedures; evaluation of effectiveness of national upgrading program results; period 2007-2017; Algerian economy.*

Jel Classification Codes : *L53 ; L78 ; M00.*

[1] المؤلف المرسل: صحراوي إيمان، الإيميل: imenesah@yahoo.fr

I- تمهيد :

تتمحور أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن التدابير الرئيسية للاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى التعامل مع الانفتاح الاقتصادي خاصة تلك الناجمة عن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ومن غير المنطقي تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، بعيدا عن الاقتصاد العالمي، فالمرجعية هنا أساسية وضرورية لإظهار النقائص والقيود التي عرقلت المؤسسات، فالإصلاحات المستمرة التي عاشتها هذه الأخيرة لم تمكنها من مواكبة التطورات العالمية، ففكرت الدولة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها النجاة وفق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتكملة للبرامج السابقة حيث يشمل جميع المؤسسات التي لم تستفد من امتيازات البرامج السابقة، حيث تم اعتماد هذا البرنامج لتمكين المؤسسات في مختلف القطاعات والتي تشغل أقل من 20 عامل من الاندماج ضمن برنامج تأهيلي، فهو بذلك يستهدف المؤسسات الصغيرة والمصغرة؛ والتي تشكل 97% من إجمالي المؤسسات.

I.1- إشكالية البحث :

I.1.1- طرح الإشكالية :

إن تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والارتقاء بمستوى أدائها إلى مستوى أداء المؤسسات المماثلة بالاقتصاديات المتقدمة، تطلب مرافقتها من خلال العديد من برامج التأهيل.

وبناء على ذلك، فالإشكالية المطروحة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟

I.1.2- فرضيات البحث :

ويتأسس البحث عن الفرضيات التالية :

- درجة فعالية منخفضة نسبيا للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛
- تتباين درجة فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بحسب الفترات الزمنية التي مر بها.

I.1.3- أهداف البحث :

تتمحور أهداف البحث حول العناصر الرئيسية التالية :

- التعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛
- توضيح إجراءات وشروط بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛
- توضيح مسار التأهيل حسب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛
- تحليل وتقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2007-2017)؛ للوقوف على درجة فعاليته وتحقيقه للأهداف المسطرة.
- اقتراح الحلول المناسبة على ضوء نتائج البحث، بغرض المساهمة في تحسين فعالية الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.1.4- أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها البديل الاقتصادي الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث أن البحث يهتم بدراسة أحد أهم المداخل لتطوير تنافسية هذه المؤسسات وتحسين أدائها من خلال التأهيل؛ وهنا جاء البحث ليتطرق بالدراسة والتحليل للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، والذي يعد من أهم البرامج التي اعتمدت في هذا السياق.

I.1.5- الدراسات السابقة:

- دراسة لـ **Boujmaa Amroune**، (أطروحة دكتوراه) بعنوان: **Impact Des Programmes De mise à Niveau Sur La Performance De La PME Dans un environnement Ouvert et intense: Cas de L'Algérie**، جامعة كيباك، مونتريال، 2014؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم سياق عملية التأهيل وإطارها النظري من خلال التطرق للمفاهيم ذات الصلة بالتأهيل، كما تعرضت الدراسة لعملية تقييم أثر تأهيل المؤسسات على أدائها من خلال مقارنة بين فعالية أداء مؤسسات مؤهلة وأخرى غير مؤهلة لتستنتج دور التأهيل في ذلك؛ وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة لرفع تنافسية هذه المؤسسات، لذا يتوجب على الدولة إدراج هذه البرامج في أي سياسة تنموية؛ كما أن استمرار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غاية الأهمية، كونه يحافظ على بقائها وديمومتها بالرغم من الصعوبات التي تواجهها

في المراحل الأولى من التأهيل، على اعتبار أنه شكل من أشكال التغيير الذي يواجه بمقاومة من جهات مختلفة مما يجعل حصيلته نوعا ما هزيلة.

- عناني ساسية، نعمون وهاب، (2015)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مقال منشور بمجلة المنصور، العدد 24، جامعة قالمة، الجزائر، ص 11، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=110038؛ وقد هدفت الدراسة إلى معالجة اشكالية ما مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نتائج برامج تأهيل في الاقتصاد الجزائري تبرز أن عملية التأهيل لم تحقق النتائج المرجوة منها.

- غقال إلياس، (2017)، **أهمية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة برنامج** PME 2/ ED-PME ، مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد 49، جامعة بسكرة، الجزائر؛ وقد جاءت الدراسة لمحاولة ابراز ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لمواجهة الانفتاح الاقتصادي، وقد توصلت النتائج إلى أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقع هذه المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي.

- حسين يحي، (2013)، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر؛ وقد هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات وبرامج التأهيل المطبقة من طرف دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، وقياس فعالية هذه البرامج في كل دولة؛ وقد توصلت النتائج إلى ضعف فعالية البرامج المعتمدة في الجزائر مقارنة مع المغرب وتونس.

- سليمة غدير أحمد، (2011)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر؛ وقد جاءت الدراسة لتحليل مدى مساهمة برنامج الميدا في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتوصلت النتائج إلى أن برنامج الميدا لا يراعي خصوصيات المؤسسات الجزائرية وبالتالي كانت فعاليته منخفضة نسبيا في تحقيق النتائج المرجوة.

- عبد الجليل شليق، خليفة عزي، ابراهيم بية، (2012)، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مقال منشور بمجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر؛ هذه الدراسة طرحت إشكالية هل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كافية لتطوير تنافسيتها حتى تأخذ مكانتها في السوق الوطنية والعالمية؟، وقد توصلت الدراسة أن نتائج برامج التأهيل تحتج إلى مزيد من الجهد والدعم.

- براهيمي بن حراث حياة، (2015)، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 04، جامعة أدرار، الجزائر؛ وقد جاءت الدراسة لتحليل إشكالية ما مدى فعالية مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من قدراتها التنافسية وتحقيق الاندماج في الاقتصاد الدولي، وبينت النتائج أن برامج التأهيل لم تركز على متطلبات التأهيل بصفة متوازنة بما جعلها ضعيفة الفعالية في تحقيق أهدافها.

- يوسف حميدي، سايب الزيتوني، (2017)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية**، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر؛ وتمحور هدف الدراسة حول دراسة مدى نجاعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الآثار السلبية المتوقعة لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وتوصلت النتائج إلى أن عدد المؤسسات التي تقدمت بطلب الاندماج في البرنامج كان ضئيلا جدا.

- السعيد بريبش، مريم والي، (2014)، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مؤسستي CARAJUS وSAFILAIT**، مقال منشور بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد 28، العدد 01، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة ودراسة حالة مؤسستي CARAJUS وSAFILAIT بصفة خاصة، وبينت النتائج أنه برغم أن برامج التأهيل كانت محفزة في محتواها من أجل تحسين تنافسية الاقتصاد والمؤسسة ورفع كفاءتهما إلا أن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع ما هو مخطط لها.

- خير الدين معطى الله، سامية بزازي، (2016)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر: دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة (2001-2014)**، مقال منشور بمجلة معارف، السنة 10، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر؛ وجاء البحث لدراسة إشكالية هل استطاعت برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001-2014 تحقيق الدور المنوط بها في الارتقاء بالدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وبينت النتائج أن كل برامج التأهيل المعتمدة خلال الفترة 2001-2014 لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة.

- أبو بكر محمد، (2014)، **تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مقال منشور بمجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، وقد طرح البحث إشكالية ما هي النتائج المتحصل عليها من وراء برنامج وزارة الصناعة والبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟، وبينت النتائج أن برامج التأهيل رغم أهميتها فهي تتطلب المزيد من العمليات الإضافية وبالتالي المزيد من الدعم والجهد.

- بن حمو عبد الله، زيتوني صابرين، (2018)، **دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، جامعة مستغانم، الجزائر، وقد طرح البحث إشكالية هل ساهمت فعلا برامج التأهيل المتبناة في تحسين وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟، وقد بينت النتائج أن عمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي في الإطار الوطني لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك.

وإن عرض هذه الدراسات يبين مستوى الاهتمام الذي يوجهه المختصين في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآثاره على تحسين تنافسيتها، حيث تشير الأبحاث التي شملتها الدراسة إلى ضرورة عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن متطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري، وهذا البحث يتكامل ويتشارك مع الدراسات السابقة في هذا المجال من الاهتمام وفي جوانب أخرى، وقد توصلت الدراسات السابقة المعروضة إلى نتائج هامة، وقد جاء هذا البحث ليؤكد هذه النتائج من جهة وليضيف خصوصيات أخرى يتميز بها عن هذه الدراسات؛ وأهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات والبحوث السابقة ما يلي:

- الفترة الزمنية للبحث حيث امتدت إلى غاية 2017، في حين شملت البحوث السابقة فترات سابقة أقصاها 2014 ؛

- هذا البحث ركز على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره برنامج وطني 100 % ممول ومدعم من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من خلال الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تناولت البحوث السابقة مختلف البرامج التي كانت أهدافها وكذلك مجالاتها محدودة ومختلفة عن البرنامج الحالي ؛

- هذا البحث يركز على الجانب التحليلي التقييمي لفعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين ركزت البحوث السابقة على أهداف أخرى ؛

- أهمية وإضافة البحث التراكمية تتمحور حول استمرارية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2019، وهو ما يعطي أهمية للنتائج والمقترحات التي يقدمها.

I.2- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

I.2.1- المرحلة الأولى (2007-2013) :

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي ينص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل هذه المؤسسات، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، و قد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه. وكان من المفروض أن يمتد تنفيذه على مدار الفترة (2007-2013)، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مالية تقدر بـ 06 مليار دج، وتمثلت أهدافه العامة في تأهيل 6.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتكون قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال تخفيض التكلفة، تحسين الجودة، تشجيع الإبداع وتأهيل الموارد البشرية[1].

وتمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه المرحلة في العناصر التالية[2]:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها ؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج ؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق وكذا تحسين تنافسيتها في مجال الأسعار، الجودة، الإبداع ؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

I.2.2- المرحلة الثانية (2010-2014) :

نظرا لعدم تقدم أعمال البرنامج خلال السنوات الأولى من انطلاقه، قررت الدولة ممثلة في مجلس الوزراء المنعقد في 11 جويلية 2010، إعادة بعث نفس البرنامج لكن للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، ويهدف هذا البرنامج الجديد إلى إعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى الوطن خلال الخمس سنوات المقبلة، أي بمعدل 4.000 مؤسسة خلال السنة، وذلك

ضمن مسعى الدولة إلى بناء اقتصاد متنوع وقوي خارج قطاع المحروقات، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 380 مليار دج، تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

واعتبر المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دعما كبيرا من طرف الدولة؛ لرفع مستوى هذه المؤسسات وتدعيم قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى المزايا التي يوفرها لتشجيع الاستثمار وإنشاء صناديق محلية في كل ولاية، كما اعتبر التحديات الكبرى الخاصة بالسنوات المقبلة والمتعلقة بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في آفاق 2014، مما سيسمح باستحداث 03 مليون منصب شغل جديد، أهدافا من الممكن جدا تحقيقها[4].

أما فيما يخص تمويل البرنامج فيعتبر الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لذلك، وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 240/06 المؤرخ في 04 جويلية 2006، المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302/124 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، باستقبال الملفات وتوجيه المؤسسات؛ ولتسهيل عمل الوكالة تم إنشاء 05 وكالات جهوية بكل من الجزائر، وهران، عنابة، سطيف، غرداية، وكل وكالة مسؤولة عن مجموعة من الولايات التابعة لها، وقد تم الانطلاق الأولي في تنفيذ البرنامج في 02 فيفيري 2011[5].

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وحتى تصبح قادرة على منافسة مثيلاتها في العالم، وبالنظر للتحديات التي تنتظرها، فقد سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، إضافة للأهداف الأولى، أهدافا أخرى للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2010 إلى 2014، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[6] :

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع ؛
- تأهيل المحيط الجواري للمؤسسة، وذلك بإيجاد تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب ؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على معايير الجودة العالمية (الإيزو)، ومخططات التسويق.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

I.3.2- المرحلة الثالثة (2015-2019) :

لقد تم تمديد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة 05 سنوات أخرى للفترة (2015-2019)، حتى يتم الوصول إلى هدف تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في أفق سنة 2019.

وينتظر من هذا البرنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والجهوي، بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوح، وبالتالي إنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة مع تطوير الصادرات خارج المحروقات، مع التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن حدة الاقتصاد غير الرسمي، وتوفير منظومة معلومات معتمدة، لتتبع قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ولتكون في خدمة الاقتصاد الوطني.

I.3- إجراءات التأهيل حسب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

قدم البرنامج الوطني للتأهيل الكثير من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اختلفت كيفية تطبيق هذا البرنامج من مؤسسة لأخرى بحسب قدراتها.

I.3.1- مجالات دعم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

بعد انطلاق البرنامج تم الشروع في تطبيق التنظيمات وإتمام إجراءات العمل، إعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وهي تشمل الجوانب التالية[7] :

I.3.1.1- دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يهدف هذا الدعم لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها في المستوى المطلوب، عن طريق القيام بالعمليات التالية :

- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الاستراتيجية ؛
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة ؛
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة ؛
- إعداد دراسات السوق؛

- مرافقة المؤسسة للحصول على شهادة المواصفات لمطابقة الجودة العالمية ISO ؛
- دعم مخططات تكوين أفراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الصناعية ؛
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.2.1.3- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يتمثل دعم المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيام بعمليات البحث والتطوير، بغرض الإدماج الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محيطها، وذلك من خلال الآتي :

- تدعيم القدرات المعنوية لتدخلات الجمعيات المهنية، من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل مثل اللقاءات المهنية ؛
- إنشاء مراكز تكوين مهنية متخصصة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية ؛
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ لتسهيل الحصول على القروض البنكية والمساعدات المالية، وإنشاء مصالح خاصة في البنوك تقوم بتمويل عمليات تأهيل المؤسسات وتطوير أجهزة الدعم المالي ؛
- إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي وتحسيسي حول البرنامج الوطني للتأهيل، دليل الإجراءات، الأيام التقنية، الورشات والملتقيات ؛
- إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة ؛
- نشاطات المتابعة والتقييم حول ملاءمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء مراكز خاصة لرصد تنافسية المؤسسات ومدى كفاءتها ؛
- إصلاح المنظومة القانونية والجبائية بما يتوافق وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.3.1.3- دعم فروع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ويشمل تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، ويتم ذلك من خلال إنجاز دراسات عامة لتحديد خصوصيات فروع النشاط لتقييم القدرات المتوفرة ، وذلك من خلال الآتي :

- إنجاز دراسات عن فروع النشاطات ؛
- إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات ؛
- وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع ؛
- وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.
- تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية، من أجل تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الإمكانيات المتاحة وغير المستغلة ؛
- تحديد النشاطات ذات القدرات العالية في التصدير والنمو وخلق مناصب العمل حسب الولايات ؛
- وضع مخطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية.

I.2.3- شروط الاستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

للاستفادة من البرنامج على المؤسسة استيفاء مجموعة من الشروط، نذكرها في العناصر التالية[8] :

- أن تكون المؤسسة جزائرية، ومدة نشاطها سنتين على الأقل ؛
- انتماؤها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى أن تشغل على الأقل 05 عامل مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ؛
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن ؛
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها ؛
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.
- يوجه البرنامج إلى المؤسسات التي تنشط في إحدى القطاعات التالية[9] :

✓ الصناعة ؛
✓ الصيد البحري ؛
✓ الخدمات؛
✓ البناء والأشغال العمومية، والري ؛
✓ السياحة والفندقة، والنقل ؛
✓ تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

I.3.3- مسار تأهيل المؤسسات حسب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن توضيح مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب متطلبات هذا البرنامج كما يلي[10] :

- تبدأ عملية التأهيل، في مرحلتها الأولى، بقيام صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بالاتصال بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجهوية حسب ولايته وتقديم الملف المطلوب، وفي المرحلة الثانية تشرع الوكالة في إجراء تشخيص أولي للتعرف على واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف إدماجها في البرنامج الوطني للتأهيل، وتتم عملية المطابقة بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج، ثم يتم تحويل الملف إلى المديرية العامة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، من أجل منح الموافقة على القيام بالتشخيص وكذا تنفيذ مخطط التأهيل، وبعد اجتماع اللجنة التقنية المكلفة بدراسة ملفات التأهيل على مستوى الوزارة، تقوم بمنح الموافقة على الملف وترسل للوكالة الجهوية قرار متضمن منح إعانة مالية لتأهيل المؤسسة يختلف باختلاف حجم المؤسسة، وتسري صلاحية هذا المقرر لمدة 30 شهرا ابتداء من تاريخ إمضائه.

- وبعد حصول صاحب المؤسسة على القرار، تمنح له الوكالة الجهوية قائمة بمكاتب الدراسات المعتمدة على المستوى الوطني، يقوم باختيار مكتب ويتوجه إليه للقيام بالتشخيص، والذي يكمن في عملية دراسة وتحليل شامل للمؤسسة، والتي من شأنها أن تساعد في اكتشاف وتحديد نقاط ضعف وقوة المؤسسة، فيتم تصحيح وتعديل الأولى، ودعم الثانية من أجل وضع الإجراءات اللازمة، وصولا بعد ذلك إلى اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها المناسب لتعزيز وتحقيق الأهداف المرجوة، وينجز التشخيص بهدف التعرف العميق على واقع المؤسسة ومن ثم إعداد مخطط تأهيلها، وهو يتضمن الاستثمارات المادية، الاستثمارات اللامادية، وتحديد المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات. ويسمح هذا المخطط بتنفيذ كافة العمليات الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.

- ثم تأتي مرحلة إنجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل، حيث تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشارة انطلاق العملية بحضور الخبراء ورئيس المؤسسة المعنية بالتأهيل، وتقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة العملية إلى غاية المصادقة على تقرير التشخيص ومخطط التأهيل، ومن ثم الشروع في دفع الإعانات المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات، وبعدها يتم الانتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- وتدفع الإعانة المالية على أساس فاتورة نهائية متبوعة بصيغة تأدية الخدمة من طرف المستفيد ومصادق عليها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية، وذلك كما يلي :

- ✓ بالنسبة لتكلفة التشخيص تدفع في حدود 80% مباشرة لفائدة مكتب الدراسات والخبرة الذي تم اختياره من طرف المؤسسة المعنية ؛
- ✓ بالنسبة لتكاليف تنفيذ مخطط التأهيل المصادق عليه من طرف المستفيد والوكالة، تدفع على شكل تعويضات.

- وتقتطع مبالغ الإعانة من حساب التخصيص 302/124، استنادا إلى سقف مبلغ العملية ونسبة الإعانة الواقعة على عاتق الدولة بحسب حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ووفقا للبطاقة التلخيصية للمؤسسة المعنية، والمحددة لكل من الدراسة التشخيصية وتنفيذ مخطط التأهيل المتكفل بهما حسب الجدول الموالي :

الجدول (01): تكاليف عملية التأهيل حسب حجم المؤسسة

التعيين		سقف مبلغ العملية (دج)			النسبة الواقعة على عاتق الدولة (%)	نسبة تخفيض الفائدة (%)
		مؤسسة صغيرة	مؤسسة مصغرة	مؤسسة متوسطة		
التشخيص		100.000	1.250.000	2.500.000	80	06
الاستثمارات غير المادية لفائدة المؤسسات التي يبلغ رقم أعمالها	أقل من 100 مليون دج	600.000	1.500.000	3.000.000	80	06
	ما بين 100 و500 مليون دج	600.000	1.500.000	3.000.000	50	06
	أكثر من 500 و1.000 مليون دج	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	04
	ما بين 1.000 و2.000 مليون دج	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	02
الاستثمارات	أقل من 100 مليون دج	3.000.000	7.500.000	15.000.000	10	03.50

المادية الإنتاجية لفائدة المؤسسات التي يبلغ رقم أعمالها	ما بين 100 و500 مليون دج	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	03
	أكثر من 500 و1.000مليون دج	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	02
	ما بين 1.000 و2.000 مليون دج	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	01
استثمارات مادية ذات أولوية		6.000.000	15.000.000	30.000.000	لا شيء	02.50
استثمارات تكنولوجية وأنظمة الإعلام الآلي		3.000.000	7.500.000	15.000.000	40	04
التكوين والمساعدة الخاصة	التأطير	100.000	250.000	500.000	80	لا شيء
	المرافقة	200.000	500.000	1.000.000	80	06
	الإشهاد على المطابقة	1.000.000	2.500.000	5.000.000	20	06

المصدر: وثائق مقدمة من المديرية الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالة سطيف، 2017.

وانطلاقا من الجدول السابق، نستنتج أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعطي الأولوية للاستثمارات اللامادية؛ والمتمثلة في التشخيص، التكوين، البرامج، الدعم التقني... إلخ، وذلك من أجل تدعيم الأساسيات التي ترفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.I- أهمية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف مشكلة التمويل :

من أهم مساهمات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها في تخفيف حدة مشكلة تمويل هذه المؤسسات، من خلال اقتراح العديد من الحلول والآليات المتعلقة بالتمويل البنكي لهذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول عن القروض البنكية والمساعدات المالية، وخلق مصالح خاصة في البنوك تقوم بتمويل عمليات تأهيل المؤسسات وتطوير أجهزة الدعم المالي ؛

- بما أن الدولة كانت تهدف إلى تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما بين 2010 و2014، معتمدة في هذا السبيل على تخصيص أكثر من 380 مليار دج من الموارد العمومية، ومن خلال مساعدات مباشرة وإعفاءات من الفوائد على القروض البنكية تصل في مجموعها إلى أكثر من 1000 مليار دج ؛

- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتولى منح الضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات وعمليات التوسيع، وحتى تستفيد المؤسسة من ضمانات هذا الصندوق فإنه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية، ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان بـ 50 مليون دج ؛

- إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان بـ 50 مليون دج ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة، قروض النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية، ويقوم الصندوق بتغطية المخاطر التالية :

- ✓ عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ التصفية القضائية للمؤسسة المقترضة.

- اعتبار الضمانات المقدمة من طرف صناديق الضمان الخاصة بقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كضمان دولة كاف، والتفكير الجدي في رفع سقف الضمان من 50 مليون دج إلى 250 مليون دج ؛

- تحول الأدوار الجديدة لمؤسسات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تحول دور الوكالة من تقديم الدعم والتمويل إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض لصالح المؤسسات، وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم، واعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادية والمقاولاتية لدى الشباب، وذلك بالنظر لعدد المؤسسات المنشأة في إطار دعمها وعدد المناصب الموفرة من الشغل ؛

- تشجيع البنوك لإنشاء قروض استثمارية متوسطة وطويلة المدى لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقديم مساعدات وإعفاءات جزئية من الفوائد على القروض البنكية، من أجل انجاز الاستثمارات المادية ذات الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والعلمية وتطوير التأطير ؛

- منح تخفيض على فوائد القروض، بمعنى التمويل عن طريق قروض بنكية ميسرة بنسب فوائد متفاوتة حسب رقم أعمال كل مؤسسة كما هو موضح في الجدول (01) المبين سابقا.

II - الطريقة والأدوات :

II.1- مجالات وحدود البحث :

هذه المجالات نوضحها من خلال العناصر التالية :

- البحث اهتم بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون التطرق لبرامج التأهيل الأخرى؛ حيث تناولتها الدراسات السابقة بالتحليل الكافي ؛

- البحث يهتم بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال البرنامج الوطني للتأهيل ؛

- البحث يهتم بتقييم فعالية نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ انطلاقه في سنة 2007 وإلى غاية سنة 2017؛ وذلك رغم امتداد خطة البرنامج إلى غاية 2019؛ وذلك راجع لعدم توفرنا على المعلومات الكافية لخدمة أهداف البحث بعد سنة 2017؛

- تم استعمال مصطلح التأهيل للتعبير عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة، لذا تم استخدام مصطلح التأهيل للتعبير عن تحسين التنافسية، كما تمت دراسة التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دون تجارب الدول الأخرى.

II.2- أدوات جمع البيانات واختبار الفرضيات :

لقد اعتمد البحث على مجموعة من الأدوات؛ أهمها ما يلي:

- أدوات جمع البيانات الثانوية من خلال المصادر المختلفة خاصة منها الدراسات والبحوث السابقة في الموضوع ومواضيع متشابهة ؛

- أدوات جمع البيانات الأولية للتحليل والتقييم من خلال المقابلات الشخصية والبيانات المحصلة من الهيئات المعنية منها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف.

وبما أن الدراسة تحليلية تقييمية فقد تم الاعتماد على مفهوم الفعالية كمؤشر للقياس والتقييم لاختبار الفرضيات الخاصة بتقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفعالية بمفهومها الاقتصادي تعني درجة تحقيق الأهداف المخططة؛ وبمعنى أن اختبار فرضيات البحث سيتم على أساس مقارنة النتائج المخططة للبرنامج مع تلك النتائج المحققة ميدانيا، والتي تم تحصيلها من مختلف المصادر من معطيات الهيئات المعنية بمتابعة البرنامج وبعضها من الدراسات والبحوث السابقة.

II.3- منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يتطلب جمع المعلومات، خاصة في الجانب النظري، ومن ثم وصفها بشكل منهجي سليم يتماشى وأهداف البحث، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استخدام البيانات المحصلة من مختلف الجهات والمصادر وتحليلها بغية الوصول نتائج مهمة ومرتبطة بموضوع وأهداف البحث.

III- النتائج ومناقشتها :

لقد تعددت نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها ما كان تأثيره سلبيا ومنها ما كان تأثيره إيجابيا، ولقياس مدى فعالية هذا البرنامج سيتم عرض الأهداف المخططة له مع النتائج المحققة في الميدان.

III.1- النتائج المخططة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن تصميم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء لتحقيق جملة من النتائج المخططة أهمها[11] :

- التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستمر على الصعيدين المحلي والجهوي من خلال شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مستوى عالي من التنافسية ؛

- خلق قيم مضافة وتوسيع شبكة فرص العمل ؛

- تطوير الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

- معالجة ضعف تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليص نمو الاقتصاد غير الرسمي ؛
- تصميم نظام للمعلومات يتصف بالثقة والشفافية ومتابعة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III.2- تقييم فعالية نتائج البرنامج للفترة (2007-2010) :

منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 تم تحقيق النتائج التالية [12] :

- أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، لكن تقدمت منها 529 مؤسسة فقط بطلب الانخراط في البرنامج ؛
- من بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة، أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل ؛
- من بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص أولي أو تشخيص استراتيجي، بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

وهنا أيضا يلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية، وتتوزع هذه العمليات على مختلف مجالات التأهيل لـ 351 مؤسسة كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل (01): توزيع عمليات التأهيل على مختلف المجالات

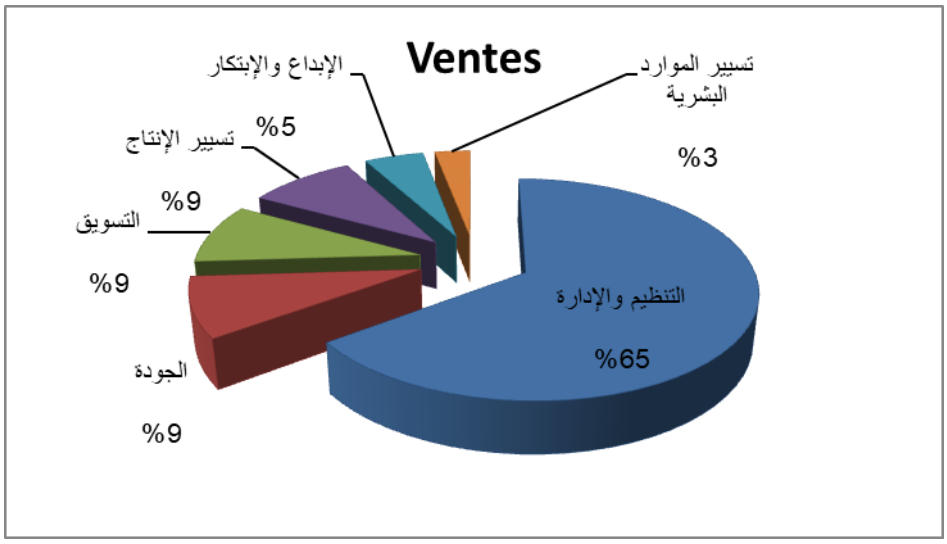

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

رشيد موساوي، **نتائج البرنامج الوطني للتأهيل**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2010.

ومن خلال الشكل السابق، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت من البرنامج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعمليات التأهيلية التي شملت أهم وظائف المؤسسة، حيث كانت وظيفة التنظيم والإدارة أكثر طلبا من طرف أصحاب المؤسسات بنسبة 65%، وذلك راجع لأهميتها وتكلفتها المنخفضة، بينما انخفضت نسبة الطلب على العمليات التي تمس كل من التسويق، الإبداع والابتكار، الجودة، ويمكن تفسير ذلك بعدم إدراك أصحاب هذه المؤسسات لأهمية هذه الوظائف.

وبالتالي فإن نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2010) يمكن تلخيص أهمها فيما يلي [13] :

- تسجيل 1700 طلب تأهيل ؛
- تنفيذ 352 عملية لصالح 341 مؤسسة من مختلف القطاعات ؛
- 20 عملية تكوين،
- 22 اتفاقية تم ابرامها بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية ؛
- تنظيم 13 يوم اعلامي ؛
- اعداد دليل لمخطط الأعمال موجه للبنوك والمؤسسات ؛

- اتفاقية شراكة مع بورصة الجزائر.

3.III- تقييم فعالية نتائج البرنامج للفترة (2010 – 2014) :

فيما يخص نتائج البرنامج إلى غاية 2012، فقد تقدمت 1950 مؤسسة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلب تأهيل، تم منح 619 قرار إعانة مقابل 965 ملف متحفظ عليه بسبب نقص بعض الوثائق إلى غاية استكمالها، في حين تقرر الرفض النهائي لـ 366 ملف بسبب عدم توفر شروط القبول المتعلقة بالبرنامج؛ ويمكن توضيح توزيع الملفات المودعة على مستوى الوكالة على مختلف قطاعات النشاط من خلال الجدول التالي :

الجدول (02): توزيع 1950 ملف المودعة على مختلف قطاعات النشاط

قطاع النشاط	عدد الملفات
البناء والأشغال العمومية	1.149
الصناعة	349
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	04
السياحة والفندقة	38
النقل	49
الصيد البحري	19
الخدمات	233
الصناعات الغذائية	73
أخرى	36
المجموع	1.950

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

رشيد موساوي، **نتائج البرنامج الوطني للتأهيل**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2012.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد احتل الصدارة من حيث عدد طلبات الانضمام بـ 1.149 ملف، أما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد كان في المؤخرة بـ 04 ملفات.

وإلى غاية نهاية شهر أفريل 2013 سجل البرنامج نتائج ضعيفة فيما يخص عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد سجلت الوكالة 2.384 ملف طلب تأهيل، منها 901 ملف منح الموافقة بالحصول على الإعانة، و100 ملف قيد الحصول على الموافقة، وهذه الملفات المقبولة كانت قيد إجراء التشخيص فقط؛ بمعنى أن العملية الحقيقية للتأهيل لم تنطلق، أي تنفيذ مخطط التأهيل، ونجد أن البرنامج حقق نتائج ضعيفة مقارنة بالأهداف المسطرة من طرف الدولة[14].

ويبقى نجاح البرنامج مرهون بعدة عوامل، أهمها ثقافة المسير واقتناعه بمدى أهمية برنامج التأهيل وضرورته، إضافة إلى اقتناعه بالتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا كل الجمعيات والمنظمات المهنية وهيئات دعم هذه المؤسسات.

4.III- تقييم فعالية نتائج البرنامج إلى غاية 2017 :

بنهاية 2016 تقدمت 4.738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل في برنامج التأهيل، أكثر من نصفها مرشحة للقبول، ويمكن توضيح توزيع ملفات التأهيل المستقبلة بنهاية جوان 2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): توزيع ملفات التأهيل المودعة بنهاية جوان 2016

الملفات المقبولة	2.602
الملفات المرفوضة	1.551
الملفات المؤجلة	616
ملفات في طور المعالجة	14
مجموع المؤسسات	4.783

المصدر: وثائق مقدمة من المديرية الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالة سطيف، 2017.

من خلال هذا الجدول يتضح ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمت إلى برنامج التأهيل، مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن عدد المؤسسات المؤهلة يبقى دون المستوى مقارنة بالهدف المرجو ضمن تأهيل 20.000 مؤسسة.

وبنهاية 2017 تقدمت 5.182 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل ببرنامج التأهيل، أكثر من نصفها مرشحة للقبول، وهي موزعة على الوكالات الجهوية كالتالي:

الجدول (04): توزيع ملفات التأهيل المستقبلة حسب الجهات

الجهات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
سطيف	1.789
عنابة	1.258
الجزائر	1.205
وهران	646
غرداية	284
المجموع	**5.182**

المصدر: وثائق مقدمة من المديرية الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالة سطيف، 2017.

ومن الجدول أعلاه يتضح أن الوكالة الجهوية بسطيف تتصدر القائمة في عدد المؤسسات المتقدمة لبرنامج التأهيل بـ 1.789 مؤسسة من بين الوكالات الجهوية التي تتواجد بها مديريات برنامج التأهيل، ثم تليها ولاية عنابة بـ 1.258 مؤسسة.

III.5- تقييم فعالية نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

III.5.1- التقييم العام لفعالية النتائج المحققة من البرنامج :

من خلال تتبع وتحليل سيرورة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي سياق الأهداف الكمية المخططة لهذا البرنامج، خاصة ما يتعلق بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها والذي يقدر بـ 20.000 مؤسسة، وعند مقابلة هذه الأهداف مع النتائج المحققة فعليا إلى غاية سنة 2017 يمكن الخروج بالتحليل العام لفعالية نتائج البرنامج كما يلي :

- البرنامج كان يهدف لتأهيل 20.000 مؤسسة على مدار الفترة الزمنية المخصصة له؛ ولكن النتائج المحققة إلى غاية 2017 كانت بعيدة عن ذلك العدد؛ حيث لم يتجاوز عددها الإجمالي 5.182 مؤسسة؛ أي بنسبة 25.91 %؛ وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع التوقعات والامكانيات التي خصصت للبرنامج ؛

- التأخر في انطلاق تنفيذ البرنامج؛ حيث تمت المصادقة عنه في سنة 2004 لينطلق في أولى مراحله سنة 2007؛ ورغم الانطلاقة الفعلية للبرنامج كانت في فيفري 2011.

- عدم وضوح أهداف البرنامج وسياساته لرؤساء ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لصعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب نقص ندوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة، حيث أن أغلب المؤسسات لم تدرك بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية وتحضيرات الانضمام لـ OMC لإنشاء منطقة تبادل حر؛ وبما أدي إلى ضعف اندماج هذه المؤسسات ضمن البرنامج؛ حيث لم يتجاوز عددها الإجمالي 5.182 مؤسسة إلى نهاية سنة 2017 ؛

- ضعف أداء الهيئات المرافقة والداعمة للبرنامج للمهام المنوطة بها؛ ونخصها بالذكر لأهميتها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME).

- عدم الأخذ بعين الاعتبار ضمن شروط الاستفادة من البرنامج للعدد الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛ والذي قدر بـ 1.060.289 مؤسسة إلى غاية سبتمبر 2017 [15].

ومن خلال النتائج المحققة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعروضة سابقا، يمكن الحكم أنها تبقى دون المستوى المطلوب، نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، حيث أنه من بين 20.000 مؤسسة كهدف للبرنامج لم تسجل غير 5.182 مؤسسة؛ أي بنسبة 25.91 %؛ وهي نسبة ضعيفة، وذلك نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة؛ كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كأن تكون قادرة على النمو والاستمرار، وأن تكون لها نتائج موجبة، غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك.

ومن ثم يمكننا الحكم بصحة الفرضية الأولى؛ بمعنى درجة فعالية منخفضة نسبيا للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

III.1.5- التقييم المرحلي لفعالية النتائج المحققة من البرنامج بحسب الفترة الزمنية :

للقيام بالتقييم المرحلي لفعالية النتائج المحققة بحسب الفترات الزمنية التي مر بها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فإنه يمكن الاستعانة ببعض المعطيات الكمية لقياس فعالية النتائج المرحلية للبرنامج من خلال الجدول التالي :

الجدول (05): حوصلة نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفترة	طبيعة العملية	الأهداف	النتائج	النسبة (%)	معدل التطور (%)
		العدد	العدد		
2010-2007	التسجيل	6.000	529	**8.81**	/ /
	المصادقة	6.000	206	**3.43**	
	نشاط فعلي	6.000	32	**0.53**	
2014-2010	التسجيل	20.000	2.348	**11.74**	**2.93**
	المصادقة	20.000	901	**4.5**	**1.07**
إلى غاية 2017	التسجيل	20.000	5.182	**25.91**	**14.17**

المصدر: من إعداد الباحثة.

ومن خلال المعطيات التلخيصية التي تضمنها الجدول أعلاه يلاحظ تحسن فعالية نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترات الزمنية التي مر بها، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات المسجلة في البرنامج من خلال الفترات الثلاثة التي مر بها البرنامج؛ إذ ارتفعت من 8.81 % خلال الفترة الأولى (2007-2010) إلى 11.74 % خلال الفترة الثانية (2010-2014) لتصل 25.91 % خلال الفترة الثالثة (إلى غاية 2017)، وهذا التطور قد يفسر بارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة من جهة ومن جهة أخرى اقتناع مؤسسات أخرى بأهمية الاندماج في البرنامج.

ولكن رغم التطور الملحوظ لاندماج المؤسسات في البرنامج إلا أن فعالية النتائج تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة مع الأهداف المخططة؛ وهي لم تتأثر بالتعديلات وبالفترات الزمنية التي مر بها البرنامج؛ ولذلك يمكن الحكم بعدم صحة الفرضية الثانية؛ بمعنى لا تتباين درجة فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بحسب الفترات الزمنية التي مر بها.

IV- الخلاصة :

تشير الدراسات السابقة إلى أن نتائج برامج التأهيل تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل جيد إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تزال غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية، ويبقى على الدولة إعادة النظر في برامج التأهيل حتى تخدم غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون حل للعديد من مشاكل هذه المؤسسات، ويعد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة هامة للاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتعزيز قدراتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة لها، ؛ ومن خلال هذا البحث تم التركيز على تحليل فعالية نتائج هذا البرنامج باعتباره الأحدث والأشمل من بين برامج التأهيل، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تم على أساسها تقديم مجموعة من المقترحات رأيناها مناسبة ومرتبطة بأهداف البحث؛ كما فتحت مجالات أخرى ذات صلة بالموضوع يمكن أن إشكاليات لمواضيع تستحق الدراسة والتحليل.

IV.1. استنتاجات البحث:

يمكن إبراز أهم نتائج البحث فيما يلي:

- شهد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة مراحل انطلقت من سنة 2007 وتمتد إلى 2019، وكل ذلك لتصحيح بعض الجوانب والمشكلات التي واجهته في كل مرحلة ؛

- يمكن الحكم بأن نتائج تبقى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون المستوى المطلوب، نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، حيث أنه من بين 20.000 مؤسسة كهدف للبرنامج لم تسجل غير 5.182 مؤسسة؛ أي بنسبة 25.91 %؛ وهي نسبة ضعيفة، وذلك نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة؛ كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كأن تكون قادرة على النمو والاستمرار، وأن تكون لها نتائج موجبة، غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك. ومن ثم

يمكننا الحكم بصحة الفرضية الأولى؛ بمعنى درجة فعالية منخفضة نسبيا للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛

- رغم التطور الملحوظ لاندماج المؤسسات في البرنامج إلا أن فعالية النتائج تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة مع الأهداف المخططة؛ وهي لم تتأثر بالتعديلات وبالفترات الزمنية التي مر بها البرنامج؛ ولذلك يمكن الحكم بعدم صحة الفرضية الثانية؛ بمعنى لا تتباين درجة فعالية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بحسب الفترات الزمنية التي مر بها ؛

- تشكل برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر مجالا مناسبا تستطيع من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اكتساب معارف تتعلق بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على طرق التنظيم، التسيير والإنتاج، بغية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بطريقة تسمح بتوحيد جهود المؤسسة لتلبية احتياجات العملاء والعمل على كسب ولائهم بما يخدم أهداف المؤسسة على المدى المتوسط والطويل ؛

- يعتبر التأهيل عملية مكلفة جدا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تتطلب مبالغ مالية ضخمة لتمويلها وإنجاحها للوصول إلى الأهداف المرجوة منها، مما جعل العديد من المؤسسات تتخوف من العملية، على اعتبار أن المؤسسات غير قادرة وحدها على تمويل العملية من جهة، والإعانات والمساعدات المالية التي تقدمها الدولة تأتي في المرحلة الأخيرة لتنفيذ وانجاز مخطط التأهيل من جهة أخرى ؛

- تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها الدولة جد محفزة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها، ويظهر ذلك جليا من خلال الأموال التي خصصتها للقيام بذلك والمنظومة المؤسسية التي أنشأتها لدعم هذه البرامج، ورغم ذلك تبقى النتائج المحققة من خلال هذه البرامج محدودة مقارنة مع العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى التأهيل على مختلف المستويات ؛

- إن تنفيذ برامج التأهيل كان في فترات متقاربة دون انتظار تقييم نتائجها وتحليلها لاستخلاص نقاط القوة والضعف لتفاديها في البرامج اللاحقة؛ كما أن تعدد برامج التأهيل أدى إلى ضعف وانقسام وتشتت الإمكانيات المادية والمالية والبشرية ؛

- بالمقارنة بين برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر، نجد أنها تشترك في هدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات المستهدفة، لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق الوطنية والدخول إلى الأسواق العالمية، وذلك عن طريق تعريف مسيري المؤسسات بتحديات السوق ودفعهم إلى اعتماد طرق مثلى في التسيير، وذلك بتجديد عمليات الإنتاج ووضع نظام تسيير الجودة واستعمال نظم مساعدة على اتخاذ القرارات وكذا تطوير الإبداع ؛

- استحوذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصة الكبرى في تأهيله لهذه المؤسسات، حيث تم تأهيل 2.602 مؤسسة، مقابل 554 مؤسسة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، و455 مؤسسة فقط في إطار برامج الميدا، مما يبين دائما عدم وصول برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر للأهداف المسطرة والمرجوة من عملية التأهيل، حيث تبقى النتائج المتوصل إليها بعيدة عن النتائج المتوقعة.

- تم تمويل برامج الميدا في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية فتم تمويله من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع السلطات العمومية، بخلاف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم تمويله من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط ؛

- يعاب على برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر أنها تفرض شروط قبول لا تتوافق وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أي أن البرامج غير مرنة، وكمثال على ذلك تحديد عدد معين من العمال حتى يمكن السماح للمؤسسة بالانضمام للبرامج، فحسب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية حدد عدد العمال بـ 20 عامل فما فوق، أما بالنسبة لبرامج الميدا فحدد العدد بـ 10 عمال فما فوق، الأمر الذي أقصى الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانخراط في تلك البرامج، على اعتبار أن أكثر من 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات مصغرة أي تشغل أقل من 09 عمال؛ ومن ثم جاء البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد توسيع شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تشملها برامج التأهيل الأخرى ؛

- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها، غير أن النتائج تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي، مقارنة بالأهداف المسطرة أو ضمن مقارنة بدول مجاورة مثل تونس والمغرب؛ حيث أن الواقع يوضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تزال تعيش في بيئة تنافسية صعبة وأنها غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية، ويمكن تفسير محدودية نجاح مختلف البرامج المعتمدة في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- ✓ عدم وعي كثير من مسيري المؤسسات بمفهوم وأهمية برامج التأهيل، نظرا لغياب الحملات التحسيسية من طرف الهيئات المشرفة على تنفيذ هذه البرامج؛

- ✓ كثرة الشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل، إضافة إلى كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها؛
- ✓ الصعوبات التي تتلقاها المؤسسات في تمويل برامج التأهيل بسبب نقص الموارد المالية وعدم استغلالها جيدا، ورفض البنوك تمويل مثل هذه البرامج؛
- ✓ عدم رغبة أصحاب المؤسسات في تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، حيث أن الاندماج في هذه البرامج يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع نسبة معينة من تكاليف التأهيل؛
- ✓ معوقات مرتبطة بتسيير البرامج نظرا لنقص الخبراء والمتخصصين في تسيير مثل هذه البرامج؛
- ✓ وضع برامج التأهيل وعدم متابعتها بشكل مستمر من الجهات الوصية، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيقها للأهداف المنتظرة؛

2.IV. مقترحات البحث:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- إعادة النظر في سياسات الهيئات المرافقة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل الدور المنوط بها في مرافقة وإنجاح البرنامج؛ وفي مقدمة هذه الهيئات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) ؛
- إعادة النظر في شروط القبول ضمن البرنامج لتوسيع شريحة المؤسسات المعنية ولتشمل عدد أكبر من المؤسسات مقارنة مع مكونات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري التي تجاوز عددها المليون مؤسسة في سبتمبر 2017 ؛
- من الضروري تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج تأهيل المؤسسات لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتوعيتهم بأهمية برامج التأهيل وتشجيعهم على الانضمام إليها ؛
- ضرورة التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والمناجم في يخص تخفيض معدلات الفائدة لصالح المؤسسات التي هي في طور التأهيل؛
- ضرورة اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة سياسات واستراتيجيات التأهيل الخاصة بها؛ باعتبارها المعني الأول من العملية؛ ومن ثم مراعاة خصوصياتها عند إعداد هذه البرامج في المستقبل ؛
- ضرورة الاستمرار في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛ سواء من خلال إعطاء المزيد من الجهد والدعم للبرنامج الوطني للتأهيل، أو حتى من خلال إعادة طرح برامج جديدة أكثر موضوعية وملاءمة لمتطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق تحسين تنافسيتها ضمن متطلبات الانفتاح الاقتصادي ؛
- العمل على الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.IV. آفاق البحث:

وعلى أساس ما تم التوصل إليه من نتائج ومقترحات يمكننا تحديد أهم المواضيع التي تفتح آفاق للبحث فيما يلي:

- اقتراح برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق مقاربة المقارنة المرجعية ؛
- دور برامج التأهيل في زيادة قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على التصدير ؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسبيل للنهوض بالاقتصاد الجزائري ما بعد المحروقات ؛
- تقييم فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة مقارنة مع المغرب وتونس ؛
- تقييم فعالية برامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية استقصائية.

- الإحالات والمراجع :

[1] والي مريم، (2014)، **إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية الالكترونية، جامعة سطيف 02، الجزائر، العدد 19، مقال منشور على الرابط: http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=1290، (2018/01/13).

[2] **Etude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME**, (2003), Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, P 05.

[3] Ammouri Brahiti, (2011), **les operateurs de CEIMI sont des partenaires fiables et engagés**, Eco news, revue éditée par le CEIMI, Blida, Algérie, N 41, P 32.

[4] http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4557.htm, (2011/09/20).

[5] **Les Dispositifs de mise à niveau de la PME Maghrebine: Tunisie, Maroc et l'Algerie**, p.16, article publié sur le lien :www.ummto.dz/IMG/pdf/Ait_sisaid.pdf , (14/01/2018).

[6] World bank, doing business 2011, Algeria, (2010), **making a difference for entrepreneurs**, comparing business regulation N 183, Washington, p 21.

[7] Ali Chouki Boudia, (2008), **Présentation du Programme National de Mise à Niveau des PME,** Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger, p 10.

[8] Hamadache Chahira, **les PME algériennes et la mise à niveau**, revue des études juridiques et politiques, Univ- Blida, algérie, p 365.

[9] agence nationale de développement des PME, (2013), **Le diagnostic et le plan de mise à niveau**, programme de mise à niveau des PME, , Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, Algérie, p 14.

[10] وثائق مقدمة من المديرية الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالة سطيف، 2017.

[11] Ministère de la PME, (2005), **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne (ce que vous devez savoir)**, Algérie, p 38.

[12] راجع:

- رشيد موساوي، (2010)، **نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ص ص 04-05.

- عناني ساسية، نعمون وهاب، (2015)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة المنصور، العدد 24، جامعة قالمة، الجزائر، ص 11، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=110038، (2018/05/15).

[13] راجع: حسين يحي، (2013)، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 29.

[14] Des statistiques de l'ANDPME, bilan avril 2013.

[15] Ministère de l'industrie et des mines, (2017), **bulletin d'information statistiques de la PME**, N° 31, P 07, Voire : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_31Vf.pdf, (25/05/2018).